الدكتورة مريم آية أحمد وعلي -
الوسطية: طريق المجتمع إلى السلام الفكري

يبدو لي أن مفهوم «السلام الفكري» شديد الالتباس والتعقيد لا سيما أنه مطلب أساسي للحياة. فالأمن الذي يحققه السلام الفكري شرط أولي لكل مجتمع يخطط للحياة ويسعى للنمو والتطور والتقدم والازدهار. فإذا كنا نتفق بإجماع على أن مفهوم السلام الأمني الذي يعني حفظ وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع من خلال ما يسمى بالأمن الحسي، فهل نتفق حول كيفية ضبط السلام الفكري أو الفكر السلمي في المجتمع؟ كيف نحدد جوهر العلاقة بين الأمن الحسي والأمن الفكري؟ هل يمكن أن يتحقق الأمن المجتمعي لمجتمع ما دون وجود السلام الفكري الذي يمنح للفرد ضمان حماية حقوقه الفكرية وحريته الإنسانية؟ وهل يمكن حماية الأمن الشامل للمؤسسات الاجتماعية والمدنية في ظل تغييب الاهتمام والتركيز عن السلام والأمن الفكريين؟

التطرف الفكري هو مشكلة أمنية في حد ذاته. والانحراف الفكري والسلوكي ليس سمة لازمة لفكر أو دين أو مجتمع أو زمن أو مكان معين، وإن اختلفت درجاته بين هذه المتغيرات. الانحراف الفكري، أحد أهم مهددات الأمن العام والسلم الاجتماعي، خصوصاً في هذه المرحلة من تاريخ العالم، التي تتسم بالصراع الحضاري، الضمني والمكشوف. كل هذا يتطلب الغوص في أعماق الفكر بحثاً عن جذور المشكلة، أي ينبغي البحث عن الدوافع الحقيقية وراء ثقافة العنف المجتمعي، وتقصي المفاهيم المسؤولة عن صياغة البنى الفكرية والمعرفية لاتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يتلخص في البحث عن أسباب اكتساب الأشخاص عدوانية موجهة دينياً تجاه الآخر، أياً كان الآخر داخلياً أم خارجياً، دينياً أم سياسياً. ويمثله تيار ديني متطرف: يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري.

والاتجاه الثاني: يركز على البحث في أسباب اكتساب الأشخاص لعدوانية موجهة ثقافياً في اتجاه القيم والمبادئ الأخلاقية، ويمثله تيار علماني: يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية التي تشكل من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، عوائق في طريق التقدم والانطلاق نحو الحضارة.

إن عملية ربط علاقة الوسطية بالسلام الفكري تقتضي توظيف العلوم الاجتماعية لتكشف لنا عن طبيعة التفاعل بين التربية على منهج الوسطية والحوار الفكري من حيث هو صيغة عملية تشيع جو السلام والتعايش بين مختلف الانتماءات الفكرية والمذهبية وتزيل التوتر في العلاقات داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليناقش أربعة محاور.

- أولها: مفهوم السلام الفكري.
- الثاني: الوسطية والسلام الفكري.
- الثالث: أساليب ووسائل الغزو الفكري والأخلاقي.

- الرابع: آليات مواجهة العنف الفكري والأخلاقي قراءة في استشراف المستقبل.

١ - مفهوم السلام الفكري

السلام هو الأصل في الحياة الإنسانية وهو مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان وطمأنينته، ولعل مفهوم حقوق الإنسان قد نبع مع تطور المجتمعات وتطور الحاجات الأساسية من المأكل والمشرب والملبس والمسكن إلى مفاهيم تحقق للإنسان كرامته وتزيد من وعيه ومستوى مشاركته في مختلف أوجه الحياة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو فكرية أو اجتماعية، السلام إذاً حاجة إنسانية أساسية لايفوقها في الحاجات إلا الحاجات العضوية الضرورية مثل الماء والغذاء لقوله تعالى: ﴿ ﴾ (الحجر: ٤٦). وهو غاية فردية وجماعية تحتاج إليها الإنسانية على كافة المستويات أفراداً وجماعات ومجتمعات ودولاً.

والسلام يتحقق باطمئنان الناس إلى مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية.

أما السلام الفكري فيعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وهو بهذا يعني حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج.

إن السلام الفكري مسألة تهم المجتمع مثلما تهم الدولة، من حيث إحساس المجتمع أن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي، الذي يرتب العلاقات بين أفراده داخل المجتمع، ليس في موضع تهديد من فكر وافد، بإحلال لا قبل له برده، سواء من خلال غزو فكري منظم، أو سياسات مفروضة[١].

بمعنى أن العنف الفكري وما يترتب عليه من عنف نفسي وجسدي يختلف في دوافعه ومظاهره، ولكنه قد يتحول إلى سبب «وجيه» للانزلاق في دائرة العنف والفساد في الأرض بشتى صوره.. والاتجاه إلى مسالك خاطئة والتصرف بتصرفات طائشة قد تروّع الآمنين وتبث الخوف والهلع داخل المجتمع...[٢].

ومن هنا فإن مصطلح السلام الفكري يتمثل في الأمن المجتمعي وهنا يتعين تحديد موقف واضح إزاء مجموعة أسئلة تشمل المحاور الآتية:

السلام الفكري لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا السلام؟

يمكن استقاء إجابات مهمة لهذه التساؤلات من خلال تعريف Müller للمأزق المجتمعي، الذي ينتج حسبه عن «غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساساً بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدّين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة».

٢- الوسطية والسلام الفكري

إن الوسطية تختلف باختلاف المجتمعات وتنوعها، فالوسطية في المجتمع الشرقي لا تتطابق مع الوسطية في المجتمع الغربي مثلاً، والوسطية في التيار الماركسي ليست هي ذاتها الوسطية في التيار القومي والإسلامي أو التغريبي، فالباحث حينما يصحح مفاهيم الوسطية لابد أن يدرس الأفراد داخل المجتمع المخاطب، وكيف يفهم الوسطية وما هي الوسطية المرادة منه[٣].

إذاً لا يمكن سيادة قيم الوسطية مالم تكتمل جميع مقدماتها. أي أن قيم الوسطية تقوم على سلسلة عمليات فكرية وثقافية يخضع لـها الفرد والمجتمع كي يعمل بشكل صحيح ومؤثر.

والانحراف الفكري مفهوم شائع ومدروس في علم الاجتماع بشكل عام، وفي مجالات علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام على وجه الخصوص، حيث ينسحب المفهوم على السلوك غير السوي، والذي قد يؤدي إلى مخالفة الشريعة والنظام، ومن خلال ارتكاب أفعال، أو القيام بأعمال تتنافى مع القيم والعقائد والنظام وتتطلب محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، والانحراف الفكري قد يكون سبباً رئيساً للانحراف السلوكي[٤].

وأداة الانحراف الفكري: هي «العقل» وهدفه التأثير في العقول الأخرى. لتغيير الواقع الفكري للأمة، والتشكيك في ثوابتها، وهو خروج بدرجة أو بأخرى، من منظومة القيم، وقد يكون نتيجة لمؤثرات خارجية (الغزو الثقافي). أو تفاعلات نفسية لها أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما قد ينتج من التعرض لعملية غسيل دماغ مدروس من قبل اتجاهات فكرية أو حزبية أو مذهبية معينة، أو من خلال الانفتاح المطلق والاستتباع الكلي للمؤثرات الفكرية الغربية، وعدم التحصّن أمام سلبيات الثقافات الأخرى[٥].

٣- آليات ووسائل الغزو الفكري والأخلاقي وأثره في زعزعة السلام الفكري

يُعَدُّ الفكر البشري ركيزة هامة وأساسية فى حياة الشعوب على مرّ العصور ومقياساً لتقدم الأمم وحضارتها، وتحتل قضية السلام الفكري مكانة هامة في أولويات المجتمع الذي تتكاتف وتتآزر جهود أجهزته الحكومية والمجتمعية لتحقيق مفهوم الأمن الفكري تجنباً لتشتت الشعور الوطنى أو تغلغل التيارات الفكرية المنحرفة، وبذلك تكون الحاجة إلى تحقيق الأمن الفكري هي حاجة ماسة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ويمكن القول إن الأمن الفكري لكل مجتمع يهدف إلى الحفاظ على هويته إذ فى حياة كل مجتمع ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها وتعد الرابط الذي يربط بين أفراده وتحدد سلوك أفراده وتكيّف ردود أفعالهم تجاه الأحداث وتجعل للمجتمع استقلاله وتميزه وتضمن بقاءه في الأمم الأخرى.

لعل أول ضحايا الانحراف الفكري هو الفكر نفسه الذي ينتمي إليه المنحرفون فكرياً، حيث إن ثوابت وقيم هذا الفكر وفرضياته ومنطلقاته، تصبح مجالاً للتشكيك، بما ينعكس على المؤمنين بهذا الفكر فتهتز قناعاتهم، ويتزعزع تماسكهم كجماعة فكرية أو مؤمنة، في مقابل الفكر الأخر[٦].

الإعلام ودوره في الغزو الفكري

تعتبر مسألة الغزو الثقافي والإعلامي من أولى المسائل التي واجهت وتواجه الأمة الإسلامية والوطن العربي تحديداً.

فمما لا شك فيه أن الإعلام بكل أنواعه وتقنياته قد أحرز نجاحاً باهراً في جميع المجالات وهو من أقوى وسائل الإقناع الذاتي في أتباع الأسلوب الهادئ والرزين دون اللجوء إلى العنف[٧].

لقد قام غزاة الأمن الفكري باستخدام الدعاية المغرضة بجميع أنواعها من خلال السعي المخطط والمنظم، لتشكيل تصورات المتلقين، والتلاعب بمعارفهم وأفكارهم، وتوجيه سلوكهم. كل ذلك يؤدي إلى أن ينقطع الفرد تماماً عن مناخه الاجتماعي وعن الأخبار والمعلومات، مما يجعل الفرد يعيش في فراغ تام مع نمط حياة قياسية، من حيث العزلة، ونوع الطعام والإضاءة، وغير ذلك مما يزيد من القلق ويؤدي إلى تدمير مقومات الشخص الذاتية ويجعله يشعر بالدونية والانهزامية. وذلك كله ليس بهدف تدميره ولكن لإعادة بنائه من جديد، باستخدام شعارات يتم تكرارها لتنفذ إلى أعماقه بحيث لا يستطيع نسيانها، مع استخدام نمط المناقشة الجماعية، بناء على الطريقة الديمقراطية، ويكون قائد المجموعة رجلاً متفوقاً قادراً على الإجابة عن أي سؤال أو اعتراف.

أمام كل ذلك لا نزال نحتاج إلى محاولة التعرف إلى أفضل طرق تحقيق السلام الفكري لتحصين الشباب من الغزو الفكري القادم من الداخل والخارج من خلال وسائل الاتصال غير التقليدية. لاسيما أن العنف الفكري لا شكل ولا وجهة محددة له، يمكن أن يكون يميناً أو يساراً، ويمكن أن يحمله فرد أو أفراد، ويمكن أن يصدر من مؤسسات، ويمكن أن يكون ممارسة سلطة، أو سلوك جماهير، ويمكن أن يكون على شكل كتاب، أو مقال، أو خطبة، أو برنامج، ويمكن أن يقدم في شكل سياسات وقوانين.

وكما أن وسائل الغزو الفكري إعلامياً أو عن طريق الشبكة المعلوماتية العالمية قد تؤدي إلى الانحراف الفكري الموجه عقدياً ومذهبياً وأخلاقياً (التعصب - التطرف - الغلو) فإنها أيضاً تضعنا أمام وضع عولمي جديد يلزمنا بتبني الأخلاق الأجنبية في كافة المجالات والمحاور الحياتية.

لقد ساهمت وسائل الإعلام العربية في تعميق الغزو الإعلامي الأجنبي من خلال ما تعرضه من البرامج الغربية، وبالأخص ما يسمى برامج تلفزيون الواقع، من دون أن تضع تلك الفضائيات بالحسبان قيم المجتمع العربي وتقاليده وأنماطه الاجتماعية، بحيث تقتصر برامج القنوات الفضائية العربية على المادة الترفيهية وأفلام الجريمة والعنف والرعب والعري، بحيث تتحول هذه المواد من مجرد صورة ذهنية إلى نشاط عملي عن طريق المحاكاة والتقاليد وعمليات التطبيع الاجتماعي[٨] ووسيلته في تسطيح الوعي وجعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي. والغرض تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع تمثل - في مجموعها - ما يمكن أن نطلق عليه «ثقافة الاختراق»[٩].

فالسلام الفكري إذاً مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع المؤسسات المجتمعية المختلفة ابتداء بالأسرة ثم المدرسة فالجامعة والمسجد ووسائل الإعلام وبقية المؤسسات المجتمعية الأخرى. وأي تقصير من أي من هذه المؤسسات تكون نتائجه سلبية على المجتمع بأكمله.

٤- آليات مواجهة العنف الفكري والأخلاقي قراءة في استشراف المستقبل

إن البحث عن آليات التعامل مع ظاهرة العنف الفكري يتطلب وضع استراتيجية حضارية تتكفل بطموحات الشباب وتقدم لهم ضمانات تفتح شخصياتهم وتوفر لها نمواً طبيعياً ليتمكنوا من الإسهام الإيجابي في البناء الحضاري الذي يقيهم من الانحراف الفكري. ومن مقومات تلك الإستراتيجية ما يأتي:

١- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية عموماً لأنها العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل طرق تفكير الأفراد منذ طفولتهم وأنماط سلوكهم وحكمهم على المعاني والأشياء حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، وتعلم واكتساب المفاهيم الأخلاقية، وتكوين النزعة الصادقة نحو الحقيقة والقيم[١٠].

٢- تعميق الوعي الديني لأن غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص الشرعية، وتلقي الفتوى - من غير المتخصصين، والملتزمين سلوكاً وقولاً - أدى إلى الخلط والفوضى في المفاهيم، ومن ثم انعدم الوسط الثقافي الديني السليم في المجتمع .

لذلك لا بد من إصلاح الخطاب الدعوي ليرتفع إلى مستوى متطلبات المرحلة والعصر لأن المسجد اليوم تؤمه جموع المسلمين من مختلف الفئات والأعمار. وإصلاح الخطاب الدعوي يستلزم النظر في تكوين الإمام ليتكيف برنامجه وفق معطيات العصر، وهذا لا يتم إلا إذا عاد الاعتبار لوظيفة الإمام والداعية لتتوجه لها الاستعدادات العقلية والعلمية والخلقية؛ ومن الأمانة إذاً أن يكون في مستوى الإفادة والإصلاح. فالمنتظر من الداعية أن يقدم الدين للناس طاقة روحية وخلقاً قويماً ومعاملة صادقة ونظاماً كاملاً للحياة وعقيدة تقوي فيهم إرادة الصلاح، حتى لا يضع الناس في خيار بين الدين والدنيا.

٣- إبراز وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية ﴿ ۝١ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ (البقرة: ١٤٣)، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق ويستدعى دراسة عناصر ومقومات العنف الفكري وتحصين الشباب وتوجيههم ضده قبل الوقوع في شراكه.

٤- ملء الوسط الفكري والثقافي بالكفاءات:

إن دور المؤسسات التعليمية هو في إرساء دعائم السلام الفكري وفعاليته، وخاصة في المرحلة الجامعية التي يصبح الشباب فيها في قمة الحيوية والنشاط وتدافع الأفكار[١١]، وتجاذب الأطراف من خير وشر. فإذا قامت الكفاءات داخل هذه المؤسسات بواجبها في بناء العقول

وترشيد المعارف فإنها قد تعيد بناء عقول ناشئتنا بما يؤهلهم للمساهمة في تفعيل المشروع الحضاري لأمتنا عوض الاقتصار على ثقافة الاستهلاك لمشاريع الغزو الفكري بشتى ألوانه.

٥- التركيز على توظيف الإعلام الجماهيري في مواجهة العنف الفكري:

من بديهيات الأشياء أن الفكرة لا تقارعها إلا فكرة، حيث إن مصدر هذا التطرف هو الفكر، ولهذا لا يمكن التصدي له إلا بالفكر، ولا تقاوم الشبهة إلا بالحجة، ومن الخطأ مقاومته بالشدة والبطش من البداية، بل من الواجب مخاطبة العقول أولاً. ولما كان الإعلام الجماهيري، بوسائله المتنوعة خير أداة لخوض مثل هذه المعارك، فإن ضعفه في تناول هذه الموضوعات ومعالجتها، جعل المجتمع يفقد أقوى وسائل وآليات المواجهة.

٦- إعادة التربية لعاداتنا الاستهلاكية وإعادة النظر في التقاليد الاستهلاكية المبتدعة في ديارنا والتي جعلتنا نقتني بناءً على شهواتنا لا على حاجتنا ﴿ پ پپ﴾ (الأعراف: ٣١)[١٢].

قراءة في استشراف مستقبل السلام الفكري

إن العنف الفكري يؤكد الطبيعة العدوانية والروح الدموية لتوجهات أصحابه الفكرية، ومن ثم فإنه يبقى علامة شذوذ ودليل انفراد وانعزالية، كما أنه يعتبر مرضاً اجتماعياً يتطلب تعاون الجميع وتآزر الجهود من أجل محاصرته والحد من استفحاله وتدميره للبنى العقلانية في المجتمع وأسس البناء الاجتماعي السليم.

لا بدّ هنا من التوقف عند نقطتين هامتين:

الأولى: العمل على معالجة المشكلة يتطلب ضرورة التمييز بين التعامل مع العنف في إطاره الفكري الذي يقتصر على الأفكار والقناعات والتوجهات، وبين العنف الذي انتقل إلى دائرة الممارسة المادية السلوكية العنفية. فالأساليب المجدية في التعامل مع النوع الأول، لا تجدي بالضرورة في التعامل مع النوع الثاني. وما هو ضروري للتعامل مع الشكل الثاني قد لا يكون ضرورياً للتعامل مع الشكل الأول.

الثانية: جرت العادة على مواجهة ظاهرة اللاتسامح الفكري بأحد أسلوبين:

١- الأسلوب الأمني المخابراتي: وهو المفضل لدى غالبية الأجهزة الرسمية والمؤسسات الأمنية العربية والإسلامية.

٢- الأسلوب السياسي والفكري: عن طريق الاستيعاب، وفتح قنوات الحوار، لإقناع من يحمل فكراً متطرفاً بأن أبواب التأثير والإصلاح بالطرق السلمية، بعيداً عن العنف وإراقة الدماء، متيسرة أمامه وليست مغلقة.

ولوحظ أن غالبية الدول التي اقتصرت على التعامل بالأسلوب الأول، لم تنجح بعد سنوات طويلة من المواجهة، في الوصول إلى هدفها بإضعاف التوجهات الفكرية المنحرفة، وكانت النتيجة سلبية

للطرفين، للسلطة وللمجموعات المنحرفة فكرياً، وغالباً ما دفع المجتمع الثمن غالياً من أمن أبنائه ومن اقتصاده واستقراره نتيجة هذه المواجهة المعكوسة النتائج.

وهنا بعض المقترحات لمواجهة المشكلة:

- نشر الوعي والثقافة الاجتماعية بمختلف الوسائل والأساليب والتي من شأنها إيقاظ الوعي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني مع محاولة إكساب أفراد المجتمع العادات القرائية الصحيحة وتمييز الغث من الثمين.
- تدريب أفراد المجتمع على البحث العلمي وإكسابهم مهارات استخدام تقنيات المعلومات وإطلاق الفكر في التصور والبحث والاستقراء، مع تنمية المهارات الإبداعية.
- تنمية شخصية أفراد المجتمع وغرس مفاهيم الحوار والوسطية وتقبل الرأي الآخر في نفوسهم.
- معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفجوة الآخذة بالاتساع بين أغلبية مقهورة ومسحوقة في المجتمعات العربية، وأقلية متنفذة تسيطر على الثروات والمقدّرات والمداخيل.
- إعطاء استقلالية حقيقية لمؤسسات التوجيه الديني، والتوقف عن توظيفها كأداة لحشد التأييد لتوجهات السلطة السياسية، كي تكون قادرة على ممارسة دورها بفاعلية في التوعية والتثقيف الديني والتصدي لبعض مظاهر الفهم الخاطئ للإسلام.
- التوقف عن وضع جميع الحركات الإسلامية في كفة واحدة ومناصبتها جميعها العداء بشكل أعمى، ودون وعي أو تمييز، وإدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الحركات الواعية في مواجهة الفهم الخاطئ.
- الحذر من دعم مظاهر «التطرف العلماني» في مواجهة «التطرف الديني»، فكلا التطرفين نتائجه خطيرة على المجتمعات العربية والإسلامية، وتنامي الواحد يستفز الآخر ويعمل على تفعيله.
- وقف التصريحات المعادية للإسلام والمسلمين في الغرب، سواء من قبل بعض وسائل الإعلام، أو بعض النخب السياسية والفكرية والدينية، لأن من شأن هذه التصريحات العدائية أن تستفز غضب العرب والمسلمين، وتولّد مشاعر غضب شديدة.

خلاصة القول: إن رفض المنهج الوسطي هو رد فعل على منهج عنف مقابل. فالعنف لا يولّد إلا عنفاً مضاداً، وسرعان ما يتحول الأمر إلى حلقة مفرغة لا نهاية لها. وما لم تتم معالجة الأسباب التي تشكل أرضاً خصبة لانتشار الأفكار المتشددة في العالم العربي الإسلامي، فإن أي معالجات أمنية ستكون قاصرة عن مواجهة الظاهرة، بل قد تشكّل سبباً إضافياً لتناميها.

إن البحث عن السلام الفكري غاية سامية لم يحتكرها فرد أو عصر بذاته عبر تأريخ البشرية، فالبحث عنها أزلي ارتبط برغبة الإنسان في اكتشاف أمن ذاته وحياته والكون الذي يعد هو جزءاً منه،

وللوصول إليها علينا أن نوفر مستلزمات الحصول عليها متمثلة: بتحرير تفكيرنا من سيطرة عواطفنا، وبنبذ التعصب الفكري الذي يغذي أهواءنا لا عقولنا، وبتأهيل فكرنا عن طريق إزالة كل المعوقات التي تحجمه كالفقر والجهل والمرض والاستبداد بكافة أنواعه، وأن نسلك طريق الموازنة بين أفكارنا والحريات الفردية والعامة، فلا نتخذ من الأشخاص أصناماً تعبد، ولا من التوجهات والسياسات والإيديولوجيات أدياناً تزهق في سبيلها أرواح الأبرياء لمجرد مخالفتهم لهؤلاء الأشخاص أو لتلك التوجهات.

• • • • •

• • •

•